



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# المساعدات والمنح في القرن الإفريقي والقارة السمراء بين أهداف التنمية وتطلعات المانحين - تقدير موقف -

محسن حسن



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## المساعدات والمنح في القرن الإفريقي والقارة السمراء بين أهداف التنمية وتطلعات المانحين

### - تقدير موقف -

محسن حسن \*

#### ملخص

تحاول هذه الدراسة توصيف الحالة العامة لموقف المانحين الدوليين والإقليميين تجاه القارة الإفريقية، مع التركيز على منطقة القرن الإفريقي، وذلك من حيث طبيعة المنح المقدمة، وما يتعلق بها من أهداف خفية على مستويات عدة منها السياسي والاقتصادي والاستراتيجي والأمني. إلى جانب استكشاف الآثار الشاملة التي تنجم عن موقف المانحين، ولاسيما تلك الآثار السلبية التي تضرب في عمق استقرار القارة الإفريقية بصفة عامة والمنطقة المشار إليها بصفة خاصة، التي يترتب عليها في الغالب حالة محمومة من الصراع الدولي والإقليمي هدفها تحقيق الاستحواذ والهيمنة، وتهدف الدراسة أيضاً إلى اختبار الاحتمالية الخاصة بإمكانية أن تؤدي بعض المنح، إلى الإضرار بمصالح القرن الإفريقي، وإلى تنامي المخاوف المستقبلية من أن يكون ساحة مثالية قادمة لصراع المصالح الدولية والإقليمية؛ مما يعني بدوره وجود احتمالية كبيرة لدخول القارة الإفريقية ككل في معترك الصدام والصدام المضاد بين عدة أطراف.

#### مقدمة

تعد القارة الإفريقية في الوقت الراهن، مسرحاً للعديد من الصراعات الدولية والإقليمية لما تمثله من أهمية شاملة ضمن المنظور الأمني والاستراتيجي للعالم أجمع، وعلى رأس القارة تأتي منطقة القرن الإفريقي كواحدة من المناطق الحيوية في مفهوم الجغرافيا السياسية الحديثة؛ نظراً لما تمثله دولها من مواقع استراتيجية، ومانفذ بحرية وثروات وموارد طبيعية جعلتها مطعماً للقوى الكبرى وللعديد من الأطراف دولياً وإقليمياً، ولاسيما بعدما تحررت هذه المنطقة من مفهومها الجغرافي القديم المقتصر على جغرافيا الصومال وحدها، إلى مفهومها الجديد الذي تتسع رقعته لتضم كلاً من إريتريا وإثيوبيا وجيبوتي وكينيا والسودان، ومعظم دول شرق إفريقيا وإقليم البحيرات، فيما يعرف حديثاً بـ «القرن الإفريقي الكبير أو العظيم Africa of Horn Greater The»<sup>1</sup>

1. انظر: عاصم فتح الرحمن، تغيير موازين القوى في القرن الإفريقي، دورية آفاق أفريقية الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، المجلد الحادي عشر، العدد 38، 2013، ص 165 (بتصرف يسير)

\* باحث واكاديمي - مصر.

**وعلى الرغم** مما تتمتع به منطقة القرن الأفريقي من مميزات جغرافية وثروات طبيعية آخذة في التنامي، إلا أن تاريخها مع المعاناة والفقر والحروب الأهلية لا يقل بأية حال من الأحوال عن تاريخ بقية دول القارة السمراء المليء بالحن والأزمات، ما جعلها بعيدة كل البعد عن توظيف مميزاتا وثرواتها في تحقيق الاستقلالية الاقتصادية لشعبها وحكوماتها؛ الأمر الذي باتت معه دول القرن تعتمد اعتماداً شبه كلي على المنح الخارجية القادمة من الهيئات والمؤسسات الأممية وبعض الأطراف الدولية والإقليمية؛ «فإريتريا والصومال مثلاً أكثر دول العالم اعتماداً على المساعدات الخارجية»<sup>2</sup>.

**وفي الحقيقة** لا تقل بقية دول القرن اعتماداً على المساعدات الخارجية عن هاتين الدولتين (إريتريا والصومال)، مع فارق طفيف يتعلق بطبيعة النمو الاقتصادي الإيجابي لدى بعض الدول مثل أثيوبيا التي نما اقتصادها بقوة في السنوات الأخيرة، وجيبوتي التي تتحصل سنوياً على ما يقارب الربع مليار دولار لقاء إقامة قواعد عسكرية مملوكة للغير على أراضيها؛ لكن ما تزال الأوضاع تؤكد على فشل سياسات كل تلك الدول في تحقيق ما تحتاجه المنطقة من تنمية اقتصادية واكتفاء ذاتي<sup>3</sup>.

**وباستحضار** الأهمية الجيوسراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي من جهة، جنباً إلى جنب، مع استحضار معاناتها الاقتصادية المزمنة على مدار قرون عديدة ماضية وإلى الآن من جهة ثانية، ثم استحضار الصراع الدولي والإقليمي المحموم تجاهها من جهة ثالثة، فقد رأت هذه الدراسة، ضرورة قصوى، في الوقوف على طبيعة الدور الذي قد تلعبه المنح الاقتصادية ويلعبه المانحون الدوليون والإقليميون، في توجيه وتكليف دفة الوقائع السياسية والاستراتيجية والأمنية والتجارية المتناسمة مع دول القرن الأفريقي، فضلاً عن استطلاع مجمل المؤثرات السلبية الواقعة على الدول الممنوحة من قبل الدول المانحة، وما إذا كانت المنح المقدمة للأولى مبطنة بشروط خفية لتحقيق أغراض مخصوصة للثانية؟

**وفي مستهل** الشروع في إنجاز هذه الدراسة، وجب الإشعار بأنها دراسة وصفية متحررة من النطاق الزماني، جل اعتمادها على المنهج الوصفي القائم على استقراء أهم ما يتعلق بموضوعها، مع إمكانية اللجوء لمناهج بحثية أخرى كلما اقتضى السياق، وذلك لتحقيق أهداف رئيسة للدراسة وهي:

2. انظر: روضة علي عبد الغفار، القرن الأفريقي في عام 2020م.. صراعات أولية وتحديات مستقبلية، تحقيقات مجلة المجتمع الكويتية، بتاريخ 5 فبراير 2020، تاريخ الزيارة للموقع وللمواقع التالية في هذه الدراسة 4/12/2020، متاح على الرابط: <https://mugtama.com/reports/item/98779-2020.html>، (بتصرف يسير)

3. المصدر السابق نفسه، عن تصريحات للباحث في الشؤون الأفريقية عباس محمد صالح (بتصرف)

○ أولاً: بيان المخاطر المحتملة التي يمكن أن تسببها المنح المشروطة في البنية الاقتصادية والسياسية والأمنية للدول الممنوحة.

○ ثانياً: لفت انتباه حكومات الدول الممنوحة إلى أهمية تقنين ودراسة شروطها لقبول المنح.

○ ثالثاً: إشعار الدول المانحة بخطورة اعتبار المنح الاقتصادية هي الطريق الأمثل لتحقيق الأهداف السياسية والاستراتيجية.

وفي ضوء ما تقدم، فقد دلت الدراسة على جملة من الفرضيات القابلة للنقد والتفنيد وهي على النحو الآتي:

- أن المنح غير المشروطة في بنية العلاقات الدولية تكاد تكون منعدمة إن لم تكن منعدمة بالفعل.
- أن تعارض أهداف المنح المشروطة في منطقة القرن الإفريقي، قد يكون الأقرب لتأجيل الصراعات والحروب الأهلية في تلك المنطقة، ولاسيما مع عدم مراعاة الخصوصية الإفريقية على المستوى العرقي والقبلي والاجتماعي.

أن السياسات الاقتصادية لدول القرن الإفريقي الممنوحة تؤكد عدم وصول المنح لمستحقيها من المواطنين الأفارقة، وكذلك عدم توظيف تلك المنح في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية.

وفيما يتعلق ببيكلية الدراسة، فقد اشتملت مدخلاً ومبحثين على النحو التالي: المدخل حمل عنوان: (القرن الإفريقي وحثمية المنح والمانحين)، وفيه تفصيل موجز لجملة الأسباب والتداعيات الاقتصادية المفضية إلى تعزيز حاجة منطقة القرن الإفريقي الدائمة للمنح والمانحين. أما المبحث الأول فقد حمل عنوان: (المانحون الدوليون وتأثيرهم في القرن الإفريقي) وفيه إشارات مركزة حول طبيعة وآليات وأهداف ونتائج المنح الدولية في القرن الإفريقي. وحمل المبحث الثاني عنوان (المانحون الإقليميون ودورهم في القرن الإفريقي) وفيه توصيف لطبيعة المنح الإقليمية لدول القرن الإفريقي ومدى تعاطيها مع كل من المصالح الداخلية من جهة ومصالح دول القرن من جهة ثانية، والتواجد الدولي من جهة ثالثة. ثم الاستنتاجات والتوصيات وقائمة المصادر.

## مدخل

### القرن الإفريقي وحتمية المنح والمناحين

عند النظر في واقع الأحوال الاقتصادية الشاملة في منطقة القرن الإفريقي، نجد أننا أمام حالة بالغة من العوز والحاجة الشديدة لدعم المناحين على اختلاف أنماطهم وتوجهاتهم؛ الأمر الذي يُتصور معه احتمال عجز دول المنطقة المشار إليها عن تحقيق أي تطور ملموس في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حال اختفاء أو غياب هؤلاء المناحين.

ويمكن العثور على تفسير منطقي ومعقول لهذه الحالة الاقتصادية بالغة السوء في القرن الإفريقي والقارة السمراء عموماً، من خلال مجموعة الاعتبارات التي تتضمنها نقاط العرض التالية:

- لا يمكن إرجاع أسباب المعاناة الاقتصادية للقرن الإفريقي فقط لحالات النزاع العرقي ولتعدد الحروب الأهلية على مدار سنوات ماضية، وإنما لا بدّ أيضاً من الاعتراف بوجود أسباب سابقة هي أعمق بكثير من كل ما سبق، ولعل أهم هذه الأسباب يتمثل في «تخلف القارة الأفريقية المبكر عن ركب الثورة الصناعية الأولى (تقريباً من 1760 إلى 1850) والتي قامت على معطيات الحضارة الزراعية المتقدمة لدى أوروبا الغربية والشرق الأوسط وبلاد فارس وأجزاء من الهند والصين واليابان، في حين كان إقليم إفريقيا جنوب الصحراء، هو الأكثر فقراً في العالم منذ عام 1500، بحيث افتقرت إفريقيا مميزات عديدة توفرت لدى الحضارات الزراعية، كوجود زراعة منتجة، وتصنيع متنوع، وموارد مؤسسية لازمة للنمو الاقتصادي الحديث، فضلاً عن العوامل اللازمة لدعم تقدم التجارة ولتطوير التعليم والرياضيات والعلوم ولظهور الاختراعات ونشر التكنولوجيا الحديثة»<sup>4</sup>.

- يشهد التاريخ السياسي لإفريقيا وللقرن الإفريقي، باستمرار سيطرة الدولة الهشة من الناحية السياسية، حتى في عهود التحرر والاستقلال، وهو ما ترتب عليه غياب الخطط الطموحة لتحسين الأوضاع الشاملة للإنسان الإفريقي، وهذه الحالة ألفت بظلالها القائمة والسوداوية ليس على مصير الاقتصاد الإفريقي فحسب، وإنما على كل ركن من أركان الدولة في القارة؛ فقد

4. انظر: روبرت سي آلن، التاريخ الاقتصادي العالمي.. مقدمة قصيرة جداً، منشورات مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى 2014م، من ترجمة محمد سعدنطاوي، ومراجعة هبة نجيب مغربي، ص 100، نسخة إلكترونية متاحة على الرابط: <https://www.hindawi.org/books/35714749> (بتصرف)

رزحت غالبية الدول الأفريقية تحت حكم الحزب الواحد، وعلى الرغم ظهور دعوات التحرر الاقتصادي والتأسيس للديمقراطية على يد الموجة الليبرالية الثالثة في القارة فيما بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط نظام التفرقة العنصرية (الأبارتهيد Apartheid) في جنوب إفريقيا، إلا أن سطوة المشاشة السياسية الناجمة عن استبداد الحزب الواحد، ظلت فاعلة في إخماد انبعاث وإحياء القارة الأفريقية»<sup>5</sup>

• ما تزال معضلة التنمية الاقتصادية في دول القرن الإفريقي منذ عقود وحتى اللحظة، تثير مثلما تثير نظيراتها في باقي دول القارة الأفريقية، أسئلة واستفسارات محيرة بخصوص النوايا الحقيقية أو غير الحقيقية للمنظمات والهيئات الدولية المانحة تجاه الخطط والخطوات اللازمة لإحداث تحول اقتصادي جذري وإيجابي؛ فبالنظر لمعطيات المستوى المعيشي للأفارقة، تواجهنا حقائق صادمة يأتي في مقدمتها ما يشكله الفقر من تهديد مركب ومعقد تتوقع له المنظمات الدولية مزيداً من التعقيد والمساوية، وخاصة في المناطق الريفية؛ فحوالي 76% من الفقراء الريفيين يوجدون في سبعة بلدان أفريقية، بواقع 305 ملايين شخص، وهذه النسبة يتوقع لها بلوغ حد الـ 85% بحلول 2030<sup>6</sup> كما تؤكد المعطيات انخفاض مؤشر التنمية البشرية (HDI) لأقل من 0.5 و0.4 للدول الساحلية مقابل 0.7 أو 0.9 لبلدان أفريقيا الصناعية ما يعني مجملاً أن عدد فقراء أفريقيا تضاعف مرتين خلال ثلاثة عقود، في حين يعيش أكثر من 85% من سكان بعض البلدان الأفريقية على أقل من جنيه واحد يومياً، بل يعاني واحد من كل ثلاثة أشخاص من الجوع المزمن في معظم دول القارة، ومنها دول القرن الإفريقي، وكل ما سبق» يشكك في جميع سياسات مكافحة الفقر المنفذة التي وضعتها الدول والمؤسسات الدولية المانحة»<sup>7</sup>

• تظل ثنائية الجوع والمرض هي الأكثر سيطرة على القارة الأفريقية والأكثر فتكاً بها من بين قارات العالم أجمع، بل إن هذه الثنائية هي الأكثر دلالة على احتياج دول القارة المزمن لتفضل

5. انظر: خالد بن سلطان بن عبد العزيز، دوافع التحولات الديمقراطية في أفريقيا وأسبابها، موسوعة مقاتل من الصحراء، بدون ترقيم، متاح على الرابط: [http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TahDemoAfr/sec02.doc\\_cvt.htm](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TahDemoAfr/sec02.doc_cvt.htm)، (بتصرف).

6. راجع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، الموقع الإلكتروني، على الرابط: <https://www.ifad.org/ar/web/latest/blog/asset/41808748> (بتصرف بسير).

7. راجع: محمد (المرجم)، أفريقيا غنية بمواردها فلماذا الأفارقة فقراء؟، مجلة نقطة الإلكترونية، بتاريخ 5 يناير 2020، متاح على: <https://nok6a.net/>، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف).

المنح والمناخين ولعقد شراكات قد تكون مجحفة مع الأطراف المانحة؛ فرغم أن هذه الدول تملك ثروات وموارد كامنة تمكنها من تحقيق التوازن بين عدد السكان وحجم الاستهلاك، إلا أنها تنفق ما يزيد على 60 مليار دولار لاستيراد الغذاء والدواء بشكل كامل سنوياً من خارج القارة<sup>8</sup>، وهذا الاحتياج الثنائي المزمّن بين الأفارقة، يؤسس في الغالب لشراكات أخرى غير الغذاء والدواء، يترتب عليها تكريس العوز الأفريقي وهيمنة المناخين، ولعل ارتهان اقتصادات دول القرن الأفريقي على سبيل المثال، وعلى رأسها الصومال وجيبوتي وإثيوبيا، بواردات الأسواق الصينية، يؤكد هذه الحالة، ولاسيما أن «ما تصدره دول القرن الأفريقي إلى الخارج لا يساوي 10% مما تستورده، فالسوق الصومالية مثلاً تعتمد بنسبة أكثر من 75% على المنتجات الصينية، بينما تعوّل الحكومة هناك على المنح المالية المقدمة من المجتمع الدولي في سدّ العجز التجاري الذي يقدر بنحو 70%»<sup>9</sup>.

• الإرث الكبير والمتجدد من النزاعات البينية بين الدول الأفريقية عموماً ودول القرن الأفريقي على وجه الخصوص يحول بينها وبين تحقيق التكامل الاقتصادي المفضي إلى تحرير المنطقة ودولها من أسر وهيمنة القوى الكبرى، بل ويعوق انطلاقة المبادرات الاقتصادية الكبرى، كما هي الحال بالنسبة لـ(مبادرة القرن الأفريقي) الأخيرة والخماسية بين كينيا وجيبوتي وإريتريا والصومال وإثيوبيا، والتي تواجه تحديات كبيرة بسبب عدم الانسجام البيني لها، وكذلك بسبب نزاعاتها الداخلية، وعلى رأسها النزاع الحدودي بين كينيا والصومال، وأيضاً، بين إريتريا وجيبوتي، فضلاً عن بعض العوامل المعوقة الأخرى، كنفوذ الجماعات الراديكالية، ومعاونة دول القرن من اختلالات جذرية على المستوى العرقي والإثني<sup>10</sup> وعلى الرغم أن التوقعات المستقبلية تصب في إطار ازدهار التجارة الإفريقية البينية، إلا أن الحقائق الواقعية والميدانية الملموسة تؤكد أن نسبة هذه التجارة لم يتجاوز حدود الـ12% خلال السنوات السبع الماضية، وتحديدًا منذ العام 2013<sup>11</sup>.

8. راجع: الشافعي أبتدون، كورونا في القرن الأفريقي: ابعادها الاقتصادية وتداعياتها الإنسانية المحتملة، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 7 أبريل 2020، متاح على: <https://studies.aljazeera.net>، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف يسير)

9. المصدر السابق نفسه (بتصرف)

10. راجع: منى عبد الفتاح، هل تحل مبادرة القرن الأفريقي أزمت دوله؟، تقرير انديبننت عربية، أكتوبر 2020، متاح على: <https://www.independentarabia.com/> (مع البحث بالعنوان المذكور) (بتصرف)

11. انظر: سالي محمد فريد، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في خطة التنمية الأفريقية 2063، منشورات الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، ص 13، ملف متاح على الرابط: <https://www.sis.gov.eg/UP/8-45.pdf>، (بتصرف)



- تجسد الحالة الأمنية المضطربة دوماً في دول القرن الإفريقي، وغيرها من دول القارة عموماً، تاريخاً متتابعاً ومتجدداً من تدخلات القوى الاستعمارية القديمة والقوى الكبرى الجديدة، والتي تهدف إلى استقطاب ولاءات فرعية خاصة وسرية، تدين لأصحاب النفوذ والهيمنة بالطاعة العمياء، ومن ثم فقد ظلت حالة الاضطراب الأمني قائمة ومتواصلة عبر الأجيال؛ الأمر الذي أدى حوماً يزال - إلى عرقلة البناء الاقتصادي الراسخ والداعم للاستقرار المجتمعي والإنساني، على أن جذور المشكلة الأمنية المعوقة للنهضة الإفريقية، تقوم في الأساس، على ما يقوم به راغبو الاستحواذ والهيمنة على إفريقيا من استقطابات» تذكى الصراع والنزاع بين القوميات الإفريقية المختلفة، وتشق القومية الواحدة، وتؤلف بين قوميات متناقضة ومتحاربة وكأن الهدف أساساً هو إدامة حالة من عدم الاستقرار»<sup>12</sup>.

**وخلاصة القول هنا:** إن معطيات الحالة الإفريقية بصفة عامة، وحالة القرن الإفريقي بصفة خاصة، تشي بالعديد من المتناقضات الراسخة والممتدة عبر العصور والأجيال، والمتجددة أيضاً في كثير من جوانبها وتفصيلها الحديثة، والتي من شأنها إرجاء البناء الشامل والمستدام للنواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، ومن ثم تظل الأوضاع مهياً ومشرفة لتدخل الشركاء الخارجيين من القوى الكبرى والمهيمنة، بفعل التجميد المصطنع للتنمية بين الأفارقة، والذي يضمن بدوره حاجة القارة للمنح والمانحين، ويهيء ذرائع وأسباب التدخلات السافرة في الشؤون الإفريقية جمعاء، لتحقيق مصالح مستهدفة من قبل أقطاب النظام العالمي الجديد، وهو ما ستظهر تفاصيله وملامحه حتماً من خلال المبحثين التاليين لهذه الدراسة.

## المبحث الأول

### المانحون الدوليون وتأثيرهم في القرن الإفريقي

عُرفت المساعدات الخارجية في أدبيات التنمية الدولية قديماً باسم (المعونة)، وكان المقصود بها «تدفقات مالية امتيازية للتنمية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية»، وعلى الرغم من الاهتمام الدولي بتوسيع نطاق الأداء التنموي لتلك المساعدات، من مجرد التركيز على (فعالية المعونة) إلى التركيز أكثر على (فعالية التنمية) عبر مساعدات أكثر شمولية ونوعية تتجاوز الاكتفاء بتقديم المال إلى قصدية التخفيف من الفقر ودعم سياسات الحكم الرشيد عبر إلزام البلدان المتقدمة بمسؤولية

12. انظر: فريجة عبد الرحمن، المعضلة الأمنية للدولة في أفريقيا.. دراسة في تأثير المعامل الاستعماري على تنامي الولاءات الفرعية، المركز الديمقراطي العربي، يونيو 2017، متاح على: <https://democraticac.de/?p=46890> (بتصرف كبير)

دعم البلدان النامية عبر الشراكات التجارية والاستثمارية، إلا أن ما حققته آليات التنمية الدولية في هذا الإطار، تراجع مؤخراً بفعل التركيز الدولي على ما يعرف بـ(أهداف التنمية المستدامة) والتي تعوّل على الموارد المحلية للدول النامية كمصدر أساس ورئيس من مصادر التنمية داخل هذه الدول، الأمر الذي أدى إلى تراجع التزام الدول المتقدمة بمسئولياتها التنموية تجاه الدول النامية والفقيرة، وهو ما فتح الباب بدوره أمام الدول المانحة لخفض ميزانية معوناتها من جهة، ولظهور ما يمكن تسميته بـ(المنح والمساعدات المسيّسة) من جهة ثانية<sup>13</sup>.

وفي ضوء تأمل التطور السلبي الحادث في بنية ومفهوم وأهداف وآليات المنح والمساعدات الخارجية المقدمة من الدول الغنية إلى الدول النامية والفقيرة وتحليلها، يمكننا رصد الملاحظات الآتية:

- أن المنح والمساعدات الدولية بالنظر إلى حقيقتها ومآلها وجوهرها ليست مجانية مطلقاً، وإن ارتدت ثوب المجانية؛ لأنها غالباً ما تكون مقرونة ومبطنة باستراتيجيات الجهات المانحة، خاصة وأن المساعدات والمنح في الأساس» برزت كرافعة رئيسية لنظام ما بعد الحرب العالمية الثانية ابتداء بمشروع مارشال للرئيس الأمريكي ترومان عام 1949 لمساعدة الدول الأوروبية؛ من أجل إعمار ما دمرته الحرب، ومن ثم انقسام العالم حول المعسكرين الشيوعي والرأسمالي في الحرب الباردة، وما خاضته القوتين العظميين من حرب مساعدات (لكسب) تحالف الدول<sup>14</sup>.
- أن اتساع خارطة المانحين في العالم، لا يعني طغيان الخيرية والتكافل المالي بين الدول، بقدر ما يعني اتساع رقعة الفقر العالمي، وتمدد مؤثراته وتداعياته الخفية والمعلنة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يعني أيضاً، تنامي وتوسع مصالح المانحين وأهدافهم لدى الدول والجهات الممنوحة أو المتلقية للمساعدات.
- أن الجهات والمنظمات المانحة ليست نزيهة بالكلية أو متجردة عن الأهواء، بل هي في حقيقتها مقيدة بالاعتبارات الوطنية الخاصة بتوجهات الدولة التابعة لها أو الجهة المشرفة عليها؛ فعادة»

13. انظر: زينة عبلة، التحديات التي تواجه فعالية تمويل التنمية، منشورات شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، لبنان، 2017، ص 10، متاح على: <https://2030monitor.annd.org/data/report/arabic/52.pdf>، (بتصرف)

14. انظر: الحرازي، إيمان غالب، المساعدات الخارجية بين الأغراض الإنسانية والمصالح الوطنية، ورقة تحليلية صادرة عن مركز الحوكمة وبناء السلام، صنعاء، اليمن، ومركز التنمية الدولية، رادبوت، هولندا، أغسطس 2018، ص2، متاح على: <https://www.mena-acdp.com/>، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف يسير)

يتم تصميم وتوجيه أهداف المساعدات الدولية وفق توجهات الدول والحكومات المانحة، والتي هي في الأصل من أسس المنظمات المانحة وأوجدها؛ كالبنك الدولي وبنوك تنمية آسيا وإفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي... الخ»<sup>15</sup>.

• أن تباين أهداف المانحين واختلافها ما بين الرغبة في دعم التنمية، والرغبة في مجرد دعم الحلفاء فقط، غالباً ما يترتب عليه إمكانية الجزم بجدوى المساعدات من عدمها، وخاصة فيما يتعلق بالمنح والمساعدات المقدمة للدول الأشد فقراً، ويدل على ذلك مقارنة بسيطة بين المساعدات الدولية في مرحلة التسعينيات ونظيرتها فيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول؛ إذ «مثّلت الأولى الفترة الذهبية لسياسة المساعدات لكونها كانت أكثر فعالية في تحقيق التنمية في عدد من البلدان مثل موزمبيق، أوغندا، السلفادور، والبوسنة، وذلك لأن المانحين لم تكن لديهم مصالح استراتيجية واضحة في معظم البلدان النامية، بينما فشلت الثانية نتيجة اختلاف التوجه الخارجي للمانحين، حيث أصبحت الدول المتلقية للمساعدات فجأة ذات أهمية استراتيجية في مكافحة الإرهاب، حيث فصل المانحون المساعدات المستقبلية عن الوفاء بمعايير التنمية»<sup>16</sup>.

**وانطلاقاً من الملاحظات السابقة مجملة، يمكن الجزم بأن المانحين الدوليين في منطقة القرن الإفريقي، تماماً كما كانوا في عموم القارة الأفريقية، جمعوا بين الصورتين؛ الإيجابية والسلبية، فيما يخص المساعدات المقدمة لدول المنطقة، غير أنه بالتأمل الدقيق، لا يمكن الجزم بالمائل، بتعادل الصورتين أو توازنهما؛ إذ أن أثر الصورة السلبية للمانحين هنا، يفوق بكثير أثر الصورة الإيجابية، كنتيجة طبيعية لتحول النظرة الدولية لمنطقة القرن الإفريقي من مجرد منطقة مستحقة للمساعدة والدعم الدولي، إلى منطقة استراتيجية تحتل أهمية بالغة في صراع المانحين الدوليين على الهيمنة والاستحواذ خلال العقود الأخيرة والأحداث، ولا يمكن في الحقيقة اعتبار القرن الإفريقي استثناءً في هذه المعادلة؛ لأن المنح الدولية في الغالب» تضر بالتنمية في البلدان ذات الأهمية الاستراتيجية، لكونها تتم في إطار مكافأة الأنظمة الصديقة، دون التركيز على دفع التنمية»<sup>17</sup> كما أن «غالبية الدول المانحة للمساعدات في أفريقيا هي من الدول الاستعمارية، وغالبية الدول المتلقية لتلك**

15. انظر: موسى علاية، المساعدات الخارجية بين الأهداف الاستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة، مجلة سياسات عربية، العدد 14، آيار/مايو 2015، ص 75، متاح على: [https://www.kpsrl.org/sites/default/files/publications/files/1062\\_4.pdf](https://www.kpsrl.org/sites/default/files/publications/files/1062_4.pdf)، (بتصرف)

16. راجع: ديشا جيروود، الاستخدام الفعال.. مقارنة جديدة لسياسة المساعدات الخارجية الأمريكية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، عرض باسم راشد، فبراير 2020، متاح على: <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5242>، (بتصرف يسير)

17. المصدر السابق نفسه (بتصرف يسير)

المساعدات هي دول تابعة اقتصادياً للدول المانحة»<sup>18</sup>.

وبصفة عامة، يمكننا رصد دور المانحين الدوليين وتأثيرهم في منطقة القرن الأفريقي ووصف ذلك من خلال نقاط العرض الآتية:

### أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية:

• اتصفت المنح والمساعدات الخاصة المقدمة من الحكومات الأمريكية المتعاقبة منذ أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 وحتى إدارة دونالد ترامب المنتهية ولايته مؤخراً، بأنها ميسّسة وتهدف إلى تحقيق السيطرة والهيمنة السياسية والاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية على منطقة القرن الأفريقي، حماية للمصالح الأمريكية المتعلقة بضرورة استحواذ واشنطن على الثروات البترولية المكتشفة في هذه المنطقة، وتأمين وصولها عبر السواحل الأفريقية المهددة من قبل القراصنة والجماعات المتشددة، ورغبة أيضاً في ضرب المصالح الفرنسية والصينية على المستوى التجاري في القارة السمراء ككل؛ لذا فقد تم توظيف المنح والمساعدات الأمريكية لدول القرن، في شراء الولاءات والحكومات والأنظمة، وفي تأسيس قاعدة عسكرية دائمة منذ 2001 تسمى «القيادة المشتركة لمنطقة القرن الإفريقي، والتي تتخذ من (معسكر ليمونيه) في جيبوتي، مقراً لها، وهي القاعدة الدائمة الوحيدة للجيش الأمريكي في أفريقيا»<sup>19</sup> والتي «قامت الحكومة الأمريكية عام 2014 بتمديد عقد إيجارها من الحكومة الجيبوتية لمدة 20 عاماً»<sup>20</sup> لقاء 60 مليون دولار في العام الواحد<sup>21</sup>.

• حرصت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على أن تكون المنح والمساعدات المقدمة لدول القرن الأفريقي متماسية مع خطط إخضاع حكومات هذه الدول للتوجهات والرغبات الاستراتيجية الخاصة بسياسات الولايات المتحدة، سواء فيما يتعلق بالشعون الداخلية للدول المتلقية للمنح

18. راجع: سمر أبو السعود، تجارة المساعدات في أفريقيا .. من المستفيد؟، تقرير مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، أبريل 2020، متاح على: <https://pharostudies.com/?p=4214>

19. راجع تقرير موقع الأمن والدفاع العربي، أكتوبر 2019 على الرابط: <https://sdarabia.com/2019/10/16/> (بتصرف يسير)

20. راجع: ر شوان، محمد توفيق، التنافس على بناء القواعد العسكرية في القرن الإفريقي .. وتأثيره على الأمن القومي المصري والإثيوبي، مجلة قراءات أفريقية، نوفمبر 2018، متاح على: <https://www.qiraatafrican.com/>، مع البحث بالعنوان المذكور

21. راجع: <http://www.acrseg.org/40747>

أو الشئون والاعتبارات الخاصة بالمنافسين الدوليين لواشنطن في المنطقة ذاتها، وفي الحقيقة لقد كان دور الولايات المتحدة في هذا الإطار مدمراً لوحدة واستقرار دول القرن الإفريقي، نظراً لخطورة النهج الأمريكي المتبع في الترويض والإخضاع؛ حيث « استغلت واشنطن الخلافات بين دول المنطقة للحصول على أكبر امتيازات ممكنة مقابل تخصيص المساعدات، كما أنها دأبت على استمالة إريتريا وتوظيف خلافاتها مع دول الجوار الإقليمي اليمن وإثيوبيا والسودان، لتحقيق أغراض عسكرية واستخباراتية عبر استخدام مينائي عصب ومصوّع، بالتزامن مع توظيف الكيمايا الخاصة بين واشنطن وكل من إثيوبيا وأوغندا، في تنفيذ المخططات والأهداف الأمريكية»<sup>22</sup>. وهذه الأخيرة (أوغندا)، على سبيل المثال، ضاعفت واشنطن المساعدات المقدمة إليها سبعة أضعاف، وتحديدًا من 80 مليون دولار إلى 641 مليون دولار، فيما بين عامي 2000، و2017 لقاء التزامها بالشروط الأمريكية في تصنيف ومكافحة جماعة (جيش الرب) كجماعة إرهابية<sup>23</sup>.

• أفضى ظهور المنح والمساعدات الأمريكية السخية والموجهة لأغراض مخصوصة في منطقة القرن الإفريقي، إلى فتح باب المساومات السخية الموازية، من قبل منافسي الولايات المتحدة في المنطقة نفسها، وهو ما تلقته دول المنطقة بالبشر والترحاب انطلاقاً من حالة العوز والفقر المهيمنة عليها، ما ترتب عليه مجملاً، عسكرة القرن الإفريقي، واشتعال الصراع الدولي والإقليمي على استقطاب دوله وحكوماته بشتى الطرق المشروعة وغير المشروعة، حتى أنه في الوقت الراهن «توجد 19 قاعدة عسكرية في منطقة القرن الأفريقي، تديرها 16 دولة، وتنشئ الإمارات قاعدة جديدة في إقليم (أرض الصومال)، إضافة إلى 4 قواعد محتملة تنشئها تركيا وروسيا والسعودية»<sup>24</sup>، وهذه العسكرة الدولية والإقليمية المحتشدة في منطقة القرن الإفريقي، والتي أشعلتها واشنطن. ولا تزال. هي في حقيقتها ليست لحماية وتأمين دول المنطقة، وإنما لحماية الأنظمة الحليفة من جهة، وحماية المصالح الاقتصادية وخطوط التجارة والملاحة الدولية والإقليمية من جهة ثانية، بينما تبقى التنمية الحقيقية للمجتمع الأفريقي، هي الضحية في نهاية المطاف، بدليل أن جيبوتي التي أصبحت الدولة الأشهر والأكبر في القرن الإفريقي من حيث

22. راجع: موسوعة مقال من الصحراء على الرابط، [http://www.muqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/karn-Afric/sec19.doc\\_cvt.htm](http://www.muqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/karn-Afric/sec19.doc_cvt.htm) (بتصرف)

23. راجع: ديشا جيروود، مصدر سابق (بتصرف)

24. راجع تقرير موقع الأمن والدفاع العربي، مصدر سابق (بتصرف يسير)

الاستحواذ على أموال إنشاء القواعد العسكرية<sup>25</sup>، بواقع 9 قواعد عسكرية على أراضيها، ما يزال يعيش» خمس سكانها تقريباً تحت خط الفقر (1.25 دولار يومياً)، ووفق التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2017 لم تتجاوز معدلات التنمية في جيبوتي %0.447، وبهذا احتلت المركز 149، بحسب التصنيف الدولي الذي شمل 174 دولة<sup>26</sup>.

### ثانياً: الاتحاد الأوروبي:

- امتاز التمويل الأوروبي للقارة الإفريقية ومنها دول القرن الإفريقي، بالتأرجح وعدم الثبات، بفعل الأسبقية الأمريكية والصينية المبادرة تجاه هذه الدول، غير أن الأمور ما لبثت أن تغيرت منذ العام 2005 مع ظهور الاستهداف الصيني والأمريكي لمناطق النفوذ الأوروبية، حيث تحولت المساعدات والمنح لتكون بوابة وأداة التعاطي الأوروبي الكبرى مع المنطقة وقضاياها، وكان ذلك من خلال مبادرة المفوضية الأوروبية/الاتحاد الأوروبي المسماة (نحو ميثاق أورو-إفريقي؛ من أجل التعجيل بالتنمية)؛ حيث تم اعتماد مساعدات أوروبية متدرجة القيمة والزيادة تصل إلى 23 مليار يورو سنوياً، وذلك بعد أن أتممت اتفاقيات التعاون الأوروبي مع القارة والقرن الإفريقي بعدم الحيادية والنزاهة، وبالرغبة في استخدام المساعدات كأداة للاستحواذ على الأسواق الأفريقية الناشئة<sup>27</sup>.
- تنوعت المساعدات الأوروبية لدول القرن الإفريقي في الوقت الراهن، وأصبحت تتجاوز مجرد التمويل المالي المحدود، إلى الدعم اللوجستي متعدد المهام والأنماط؛ ومن ذلك تعدد المبادرات الأمنية والعسكرية مع كل من الصومال وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتي، لتأمين المصالح التجارية الأوروبية وطرق الهجرة عبر البحر الأحمر وبحر العرب، ويتم ذلك من خلال استراتيجية أوروبية تعتمد الدمج والتشبيك بين المهام العسكرية والدبلوماسية من جهة، والتعاون التنموي والمساعدات الإنسانية والتجارة من جهة أخرى، وهو ما يتضح جلياً من تبني أكثر من 20 دولة عضو في

25. تجني جيبوتي من القاعدة العسكرية الفرنسية قرابة 135 مليون يورو سنوياً أي ما يشكل أكثر من 20% من إجمالي ناتجها القومي وأكثر من 60% من موازنتها الرسمية، كما تجني من القاعدة الأمريكية 60 مليون دولار سنوياً، إلى جانب المداخل المالية الأخرى لباقي القواعد القائمة والمحتملة (يراجع الرابط: <http://www.acrseg.org/40747>)

26. راجع: نبال أحمد، جيبوتي والتوجه نحو عسكرة التنمية، المركز العربي للبحوث والدراسات، مايو 2018، متاح على: <http://www.acrseg.org/40747>، (بتصرف يسير)

27. راجع: موسوعة مقاتل من الصحراء، على الرابط: <http://www.muqatel.com/openshare/Behoth/> Siasia2/karn-Afric/sec19.doc\_cvt.htm (بتصرف)

الاتحاد مهمات أمنية وعسكرية متعددة في دول القرن، من بينها العملية البحرية (أتلانتا) والتي تهدف إلى حماية المياه والشواطئ الإقليمية في القرن الإفريقي والمحيط الهندي<sup>28</sup>.

- على الرغم التنوع السابق المشار إليه، إلا أنه توجد معوقات وشكوك لدى منظومة التمويل في الاتحاد الأوروبي تضطره في الغالب إلى تبني شروط المانحين على حساب الهدف الإنمائي والحمائي للمتلقين للمنح والمساعدات؛ وهو ما يظهر بوضوح في ملف من أخطر ملفات القرن الإفريقي والقارة، والمختص بالهجرة وطلب اللجوء، والذي خصص له الاتحاد الأوروبي 1.8 مليار يورو لبناء منظومة اللجوء خارج حدوده؛ إذ بات هذا التمويل غير كاف في ظل قيام الحكومات الأفريقية بتوظيف هذا التمويل في دعم الحماية المحلي بفعل ارتفاع تكاليف اللجوء لديها، ما يعني أن التمويل الأوروبي للقرن الإفريقي والقارة عموماً سيكون مستقبلاً، أكثر حدة وشراسة في إملاء شروط المانحين من أعضائه، سواء فيما يخص ملف اللجوء والهجرة أو ما يخص غيره من ملفات التعاون الأخرى<sup>29</sup> ومنذ العام 2016 وحتى الآن، يحرص الاتحاد الأوروبي على مضاعفة المساعدات والمنح لدول القرن الإفريقي وعموم القارة؛ «بهدف تحسين الظروف المعيشية ومكافأة الحكومات التي تساعد في وقف المهاجرين، وذلك في إطار محاولاته لوقف تدفق المهاجرين الأفارقة إلى أراضيه»<sup>30</sup>.

### ثالثاً: فرنسا:

- تهدف التمويلات الفرنسية الممتدة لدول القرن الإفريقي، وعلى رأسها (جيبوتي/المستعمرة الفرنسية القديمة)، إلى الحفاظ على النفوذ الفرنسي التآريخي في القارة والمنطقة، وتعد القاعدة العسكرية الفرنسية في جيبوتي أقدم القواعد العسكرية في القارة على الإطلاق، ومنذ حصول الأخيرة على الاستقلال عام 1977، تلتزم باريس بتوفير التمويل الأساسي لها، كما يلتزم الجيش الفرنسي بضمان حماية الأراضي الجيبوتية ضد التدخلات الخارجية، مقابل التواجد

28. راجع تقرير بوابة إفريقيا الإخبارية تحت عنوان (لماذا يهتم الاتحاد الأوروبي بمنطقة القرن الإفريقي بشكل خاص؟)، أبريل 2019، متاح على: <https://www.afriqatnews.net/a/215485> (بتصرف)

29. انظر: إليزابيث كوليت، تعاون الاتحاد الأوروبي مع الدول الثالثة: إعادة النظر في المفاهيم والاستثمارات، نشرة الهجرة القسرية 51، يناير/كانون الثاني 2016، ص 41، متاح على: <https://www.fmreview.org/sites/fmr/files/FMRdownloads/ar/destination-europe/collett.pdf> (بتصرف)

30. راجع: هوارد شانز، استمرار الهيمنة: المرايا الأمريكية للمنافسة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، سبتمبر 2020، عرض عبد المجيد أبو العلا، متاح على: <https://futureuae.com/ar-us/Mainpage/Item/5792>

العسكري والاستراتيجي لفرنسا في منطقة القرن الإفريقي<sup>31</sup> ويعد وجود فرنسا التمويلي خاصة والاقتصادي عامة في القارة الأفريقية والقرن الإفريقي، مرتكزاً لهيمنة فرنسية تاريخية على كنوز وثروات القارة السمراء؛ فما تزال مناطق النفوذ الفرنسي القديم هناك، مرتبطة إلى الآن بعقود وصفقات مبرمة وسارية المفعول مع باريس» مقابل الحماية العسكرية والحماية من الانقلابات<sup>32</sup> ومن جهة أخرى تلتزم الدول الأفريقية للشركات الفرنسية بموجب العقود والصفقات المشار إليها، بحقوق» استغلال الموارد الاستراتيجية كالماس واليورانيوم والغاز والنفط<sup>33</sup> وهو ما أدى إلى تعاضد الوجود الفرنسي في الداخل الإفريقي، من خلال امتلاك فرنسا قرابة 1100 شركة كبرى، و2100 شركة صغيرة، وثالث أكبر محفظة استثمارية بعد بريطانيا والولايات المتحدة<sup>34</sup>

• يُلاحظ أن المنح والمساعدات الفرنسية لدول القارة السمراء غالباً ما تكون منكبة فقط على تحقيق مصلحة باريس الاقتصادية والاستراتيجية دون النظر لاعتبارات تحقيق التنمية والديمقراطية لدى البلدان الأفريقية المتلقية للمساعدات، وهو ما حدث بالفعل عندما قامت في نهايات العقد الأول من الألفية الثانية، بضخ مساعدات توازي أكثر من 6.5% من ناتجها القومي في الداخل الإفريقي<sup>35</sup>، دون ربطها بالديمقراطية، ولعل هذا يفسر لماذا فرنسا «هي أكبر مانح للمعونات الاقتصادية في أفريقيا، وهي صاحبة أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية بالقارة، كما أنها المستورد الأكبر للمواد الخام، والمصدر الأكبر للسلع المصنعة في الدول الفرنكفونية بإفريقيا البالغة حوالي 30 دولة<sup>36</sup> وتعد منهجية الاختراق الفرنسي الناعم

31. راجع: أميرة عبد الحليم، القواعد العسكرية في البحر الأحمر...تغير موازين القوى، مركز بغداد للدراسات والاستشارات والإعلام، أغسطس 2018، متاح على: <http://baghdad.center/>، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف)

32. راجع تقرير DW الألمانية باللغة العربية تحت عنوان (فرنسا ومستعمراتها السابقة.. لماذا بقي الاستقلال منقوصاً؟)، أغسطس 2020، متاح على: <https://p.dw.com/p/3gRaW>

33. المصدر السابق نفسه

34. المصدر نفسه

35. تفيد بعض التقارير المتداولة ما يؤكد وجود مبالغة في هذا الرقم من المساعدات الفرنسية للقارة الأفريقية، وأن أحدث الميزانيات المخصصة من الحكومة الفرنسية الحالية بقيادة ماكرون لدعم الاقتصادات الأفريقية هو اقل من 1% من العملة الصعبة الفرنسية (راجع: الشافعي أبتدون، فرنسا والقرن الإفريقي.. إعادة التوضع والتحالفات ورهانات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2019، متاح على: <https://studies.aljazeera.net>، مع البحث بالعنوان المذكور/بتصرف)

36. راجع: الشيماء عرفات، كيف تعيد فرنسا احتلال القارة الأفريقية؟، تقرير موقع إضاءات، فبراير 2016، متاح على: <https://www.ida2at.com/how-to-restore-frances-occupation-of-the-african-continent/> (بتصرف)



عبر المنح والمساعدات، والتي تتبعها فرنسا في السنوات الأخيرة لاستعادة ودعم نفوذها في القرن الإفريقي وغيره من مناطق القارة، بعيداً عن الإقحام والتواجد القسري ضمن النزاعات الإفريقية، إحدى الوسائل الفاعلة في هذا الإطار، وخاصة مع كل من جيبوتي وإثيوبيا<sup>37</sup>.

#### رابعاً: الصين:

• تعاطم الوجود الصيني في القارة الإفريقية بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، حتى أثار هذا الوجود كل القوى الغربية المناوئة له، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وعلى الرغم من أن قاعدة المصلحة دوماً ما تكون مسيطرة على تشكيل مجمل العلاقات القائمة بين الدول، إلا أن المساعدات الصينية للقارة الإفريقية، تعد الأكثر إيجابية والأقل سلبية في هذا الإطار، إذا ما قيست بغيرها من المساعدات والمنح الدولية؛ فالصين لديها استراتيجية ثابتة ومستقرة خلاصتها التركيز على الدفع المتبادل في التنمية الاقتصادية بينها وبين شركائها الدوليين بصفة عامة، والأفارقة بصفة خاصة؛ لذا تكون المنح والمساعدات الصينية لإفريقيا متحررة من أي شرط أو قيد؛ وذلك لعدم حرص بكين على استحضر العوامل السياسية والتدخل في شئون القارة ضمن هذا الإطار، ومن ثم «تعلن الصين مراراً أنّ علاقاتها الاقتصادية والاستثمارية في إفريقيا غير مشروطة، وهو ما أثبتته مثلاً عام 2000 عندما قامت بكين عبر منتدى التعاون الصيني/الإفريقي الذي يضم 46 دولة إفريقية من أصل 53 دولة هي كل دول القارة، بإسقاط نحو 1.2 مليار دولار من ديون دول القارة دون شروط مسبقة»<sup>38</sup> بل قدمت في ذات المنتدى أكثر من 16.5 مليون دولار لتنمية مشروعات في جيبوتي، وبعدها بخمس سنوات منحت جيبوتي أيضاً مساعدات غذائية بقيمة تقارب الـ 2 مليون دولار، وأطلقت سبعة مشاريع تنموية في الصومال، وألغت ديوناً لإريتريا بقيمة ثلاثة ملايين دولار، بل وقدمت لها قرضاً بقيمة أكثر من 20 مليون دولار لدعم بنيتها التحتية، هذا إلى جانب مساعدات كثيرة ممتدة مالية وعينية تزخر بها العلاقات الصينية مع دول القرن الإفريقي، ما أدى إلى «انخراط الجانبين في سلسلة من النشاطات والمبادرات التعاونية المتنوعة التي أرسى عهداً جديداً لأفريقيا يتسم بالإيجابية في نظرتهم وحدوده وآفاقه في التعامل مع قوى كبرى لا تشبه مثيلاتها من القوى الكبرى التي تعاونت

37. راجع: الشافعي أبتدون، فرنسا والقرن الإفريقي.. إعادة التموضع والتحالفات ورهانات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2019، متاح على: <https://studies.aljazeera.net>، مع البحث بالعنوان المذكور

38. المصدر السابق نفسه (بتصرف يسير)

مع افريقيا بمنطق لا إنساني ولا عقلاي خلق لديها شعوراً سلبياً يصعب تجاوزه»<sup>39</sup>.

- على الرغم من عدم اهتمام الصين بالتدخل في الشؤون الخاصة للدول الإفريقية، إلا أن ذلك لم يمنعها من اتخاذ كافة الوسائل والسبل المؤدية إلى تحقيق تنمية حقيقية في دول القارة، وخاصة فيما يتعلق بالمساعدات والمنح والمشاريع الداعمة للبنية التحتية بجهود صينية؛ ومن ذلك على سبيل المثال أنها «تتبع منهجاً ذكياً في تقديم مساعداتها المالية والتنموية للدول الإفريقية لضمان استثمارها على الوجه الأكمل؛ إذ توضع أموال المساعدات في حسابات مضمونة في بكين، ثم يتم وضع قائمة بمشاريع البنية التحتية المطلوبة، وبعد أن تحصل الشركات الصينية على عقود هذه المشاريع، يتم تحويل هذه الأموال إلى حسابات هذه الشركات، وهو ما يضمن تنفيذ المشاريع، إلى جانب عدم ضياع الأموال عبر سرقتها من قبل المسؤولين»<sup>40</sup>.
- تختلف المنح والمساعدات المقدمة من الصين، في أنها تركز إلى قناعة صينية راسخة، بضرورة تمكين دول القارة الإفريقية من الدخول كشريك فاعل في البناء الاقتصادي العالمي، وهو ما تتلقاه دول القارة السمراء بالرضا والقبول، باعتبار أن بكين «تؤدي دور الناطق باسم الدول النامية، التي تدعو إلى خلق بيئة تعددية، وإعادة النظر في الاقتصاد الدولي، الذي ترى أنه غير عادل ويهمل حقوق الفقراء»<sup>41</sup>، ومن جهة أخرى، فإن المقارنة بين النموذج الغربي والنموذج الصيني في المساعدات الاقتصادية، لا شك سيكون في صالح النموذج الصيني، على الأقل من وجهة نظر الدول الإفريقية؛ فالنموذج الغربي أفرز ديوناً طائلة ما تزال ترزح تحتها البلدان الإفريقية، وعلى وفق لجنة إلغاء ديون العالم الثالث، فإن هذه البلدان «مدينة بمائة وسبعين مليار دولار كنسبة لخدمة الديون (فوائد الديون)، فضلاً عن أصل هذه الديون، وهذه الفوائد تكلف سنوياً أربعة أضعاف نسبة ميزانية الصحة والتعليم لدى الدول الإفريقية»<sup>42</sup> في حين أن النموذج الصيني هو المفضل والمنقذ لدى الأفارقة؛ لأن الصين «لا تشترط نسب عالية في خدمة الديون، ولا تشترط خصخصة الدول للقطاعات الموفرة للاحتياجات الأساسية»<sup>43</sup>.

39. انظر: ابتسام محمد العامري، الدور الصيني في إفريقيا.. دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة، ملف متاح على الرابط: <https://platform.almanhal.com/Files/2/111705>

40. المصدر السابق نفسه، ص 1 (بتصرف يسير)

41. المصدر السابق نفسه، ص 2 (بتصرف يسير)

42. انظر: قط سمر، الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة - قطاع النفط أنموذجاً - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2007/2008، ص 64

43. المصدر السابق نفسه، ص 108 (بتصرف يسير)

44. المصدر السابق نفسه، ص 112 (بتصرف يسير)

### خامساً: المؤسسات المانحة الدولية:

- لا يمكن إغفال ما تقوم به المؤسسات الدولية المانحة من دور محوري في مجال المساعدات الإنسانية والمنح غير القابلة للرد، كمؤسسات البنك الدولي وبنوك تنمية آسيا وأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى غير ذلك من مؤسسات مانحة دولية، إلا أن أغلب هذه المنح والمساعدات تكون في شكل قروض ميسرة، ولا تمثل المنح والمساعدات المجانية سوى (نقطة في بحر)؛ لذا لا يمكن اعتبار ما تقدمه هذه المؤسسات من منح ومساعدات، منفصلاً عن الاعتبارات والتوجهات السياسية للدول التي تندرج تحتها؛ إذ تبقى أي مساعدة خارجية «جزءاً لا يتجزأ من التوجهات الخارجية للدول المانحة في السياسات الدولية؛ حيث تراعي الدول المانحة معايير عديدة لحساب درجة تحقيق مصالحها القومية من تقديم مساعدات خارجية»<sup>44</sup>، ولعل هذا يتضح أكثر من تصريح أحد مسؤولي وكالة التنمية بالولايات المتحدة الأمريكية -الدولة الأكبر من حيث الاستحواذ على مؤسسات القروض والمنح الدولية، والوحيدة صاحبة حق النقض في كلٍّ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي- عندما قال مؤكداً أن «تحقيق وضع قيادي عالمي للولايات المتحدة الأمريكية يُعد واحداً من أهم أهداف المساعدات الأمريكية»<sup>45</sup>.
- تتسم أغلب المساعدات الدولية المقدمة إلى القرن الإفريقي ومجمل دول القارة الأفريقية باختلافها عن باقي المساعدات المناظرة الأخرى؛ إذ أن هذه المساعدات أكثر من 65% منها ثنائية (أي بينية بين الحكومات)، كما أنها غير خاضعة لاعتبارات المساءلة القانونية عند فشل توظيفها، وغالباً ما يتم التلاعب والعبث بها واستبدالها؛ بمعنى قيام الحكومات بضحها في مشاريع وهمية ليسهل الاستيلاء عليها بغير وجه حق، أو ضحها في مشاريع كانت ممولة في الأصل من الميزانية الحكومية، ليسهل استبدالها والاستحواذ عليها أيضاً، ويساعد على ذلك ضبابية التفاصيل الخاصة بأوجه إنفاق تلك المنح، وغياب البيانات التفصيلية بشأنها في الغالب الأعم لدى المانحين، الأمر الذي يؤدي إلى إهدار ما يفوق الـ95 مليار دولار سنوياً من أموال المساعدات والمنح على المستوى الدولي<sup>46</sup>.
- في ظل اشتباك الوضع الأمني والسياسي على مستوى دول القرن الإفريقي والقارة السمراء

44. انظر: موسى علاية، مصدر سابق، ص78 (بتصرف يسير)

45. راجع: سمر أبو السعود، مصدر سابق

46. المصدر السابق نفسه (بتصرف)

عموماً، تنهياً ظروف مواتية ومثالية لتحويل المنح والمساعدات القادمة من المؤسسات الدولية، من أداة للبناء والتنمية إلى وسيلة لتغذية ودعم الفساد والمفسدين، ولعل تقديرات الاتحاد الأفريقي الرسمية التي تفيد بأن الفساد في أفريقيا يكلف أكثر من 140 مليار دولار سنوياً، وأن أموال المؤسسات الدولية المانحة في القارة «تغذي أنشطة الكسب غير المشروع»<sup>47</sup> يؤكد هذه الحقيقة، بل تمنحنا بعض المؤشرات المتداولة بهذا الخصوص، بياناً أكثر وضوحاً وخطورة، ومن هذه المؤشرات قيام مسئولين أمريكيين باتهام قروض البنك الدولي في أفريقيا بدعم الفساد، ووجود تقارير متخصصة تفيد بارتفاع نسبة الهدر في قروض البنك ذاته للدول النامية لتصل إلى أكثر من 20% بسبب الفساد وسوء الإدارة وعشوائية الإقراض<sup>48</sup>، ومما يؤكد عدم جدوى المساعدات الدولية بالنسبة للتنمية بالقارة والقرن الأفريقي، توصل إحدى دراسات البنك الدولي نفسه إلى أن أكثر من 80% من أموال المنح والمساعدات التي يقدمها البنك للدول الأفريقية «استخدمت في أغراض تختلف عن تلك التي أرسلت من أجلها، وأنه غالباً ما تم تحويلها لتمويل أنشطة غير منتجة وترفيهية»<sup>49</sup>.

**والخلاصة في هذا السياق، أن البنية الدولية التي تقوم عليها آليات وأهداف تقديم المساعدات للدول الأكثر احتياجاً وفقراً، سواء في القرن الأفريقي أو في غيره من دول القارة ودول العالم النامي أجمع، هذه البنية تعاني من عوار شديد يضر بالمصالح الأفريقية عبر إفراغ المنح من محتواها التنموي وتحويلها لتصبح أداة للإفقار والتدمير بين الأفارقة.**

## المبحث الثاني

### المانحون الإقليميون ودورهم في القرن الإفريقي

- لا يقل دور المانحين الإقليميين في منطقة القرن الإفريقي، تأثيراً، عن الدور السابق للمانحين الدوليين، ولكن مع الأخذ في الاعتبار جملة الملاحظات والاعتبارات التالية:
- أن المانحين الإقليميين أكثر خبرة ودراية بمجريات الأمور في منطقة القرن الأفريقي والقارة عموماً، باعتبارهم الأقرب إلى التواجد والتفاعل مع دول هذه المنطقة.

47. المصدر السابق نفسه

48. المصدر السابق نفسه (بتصرف)

49. المصدر السابق (بتصرف يسير)

- أن الروابط الإقليمية على المستوى الإنساني بين القارة الإفريقية والمؤسسات والدول الإقليمية المانحة، أكثر قرباً وإيجابية من نظيرتها على المستوى الدولي، نظراً لأن القوى الإقليمية مرت بالعديد من المحن والصدمات الاقتصادية المشابهة لما مرت وتمر به دول القارة السمراء.
- أن الصراع الإقليمي على القارة السمراء ومنطقة القرن الإفريقي، لا يتركز إلى عوامل اقتصادية واستراتيجية وعسكرية فقط، إنما إلى عوامل دينية وثقافية وعرقية أيضاً، بالإضافة لعوامل أخرى أهمها الجوار الحدودي والجغرافي.

وإجمالاً يمكننا رصد طبيعة الأثر الحادث للمانحين الإقليميين في القارة الأفريقية والقرن الإفريقي من خلال نقاط العرض التالية:

### أولاً: المنح والمساعدات الخليجية:

- يتماهى الدعم الاقتصادي والمالي المتنامي للدول الخليجية في القارة الأفريقية عموماً ومنطقة القرن الإفريقي على وجه الخصوص، مع الرغبة الشديدة في الاستفادة القصوى من الأهمية الاستراتيجية المتجددة للبحر الأحمر والقرن الإفريقي، ولاسيما بعدما فرضته حرب اليمن الأخيرة جنباً إلى جنب مع الأزمة الخليجية، من تداعيات أجبرت السعودية والإمارات ومصر على الوقوف معاً ضمن تكتل نفوذ ثلاثي في هذه المناطق، مقابل النفوذ والتكتل الثنائي المضاد الذي تمثله قطر وتركيا، في حين يؤدي الخلاف الأيديولوجي بين السعودية وإيران دوره الكبير في تعظيم دور المنح والمساعدات المقدمة من كل هذه الأطراف للقارة الأفريقية والقرن الإفريقي؛ حيث «تكون الأولوية دوماً بالنسبة إلى السعودية والإمارات هي أبعاد النفوذ الإيراني عن جوارهما القريب، فضلاً عن أن القرن الإفريقي اكتسب أهمية استراتيجية أولى بسبب النزاع اليمني، وقد أظهر هذا الثنائي النافذ والطموح اهتماماً مطّرداً بممارسة نفوذ جيوسياسي كبير في المنطقة»<sup>50</sup>.

- تقوم المساعدات الخليجية للقارة الأفريقية ودول القرن الإفريقي، بدور كبير في تخفيف الأعباء الاقتصادية والمالية التي يزرع تحتها الأفارقة بفعل الديون المستحقة للمؤسسات المانحة الدولية؛ فأصبحت الإمارات ثاني أكبر المستثمرين في إفريقيا بعد مبادرتها لدعم بناء القارة في شباط

50. راجع: كاميل لوزن، النظرة السعودية والإماراتية إلى أفريقيا، منشورات موقع مركز كارنيغي للسلام، أكتوبر 2018، متاح على: <https://carnegieendowment.org/sada/77562>، (بتصرف يسير)

2020 بقيمة 500 مليون دولار، وأنشأت السعودية وزارة للشؤون الإفريقية لتنمية حجم وجودها الاقتصادي والاستثماري بالمنطقة والقارة، كما أقامت خطوط ملاحية بين جيبوتي وجدة؛ لدعم التبادل التجاري بينهما، وأسهم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، في تمويل 324 مشروعاً، استفادت منها 42 دولة إفريقية غير عربية، إلى غير ذلك من مساعدات متنوعة تؤكد الدور التنموي لدول الخليج في هذه المنطقة<sup>51</sup>.

• على الرغم من جدوى المساعدات الخليجية للقارة، إلا أن الخلل يشوب بعضها، ولاسيما فيما يتعلق بالرؤية الاستراتيجية والسياسية بعيدة المدى في القرن الإفريقي؛ فعلى سبيل المثال أفضى انتقال أثر الأزمة الخليجية للداخل الصومالي إلى قيام قطر بدعم الحكومة المركزية، بينما عمدت الإمارات إلى دعم أقاليم تتمتع بحكم شبه ذاتي، مثل أرض الصومال وأرض جوبا وأرض البنط؛ مما أدى إلى إضعاف نفوذ مقديشو، ما يمكن أن يؤدي إلى تداعيات قوية مزعجة للاستقرار في منطقة تعاني أصلاً من الهشاشة<sup>52</sup> ولكن من جهة أخرى، يجب الاعتراف بجدوى الدور الأمني والتنموي الذي أفرزته الوساطة السعودية/الإماراتية عبر المساعدات، فيما يخص توقيع اتفاقية الصداقة والسلام بين إريتريا وإثيوبيا، والذي يظهر وعياً خليجياً بأهمية هذه المنطقة للأمن القومي الخليجي<sup>53</sup>.

### ثانياً: المنح والمساعدات التركية:

• تجيد تركيا تموضعها المتجدد في القارة الأفريقية والقرن الإفريقي من خلال الدعم الاقتصادي الدائم والمتكرر، ولكن عبر البوابة التجارية؛ حيث «يبلغ إجمالي التبادل التجاري التركي/ الإفريقي 21 مليار دولار»<sup>54</sup> ويشير تنامي حجم السفارات التركية في القارة، إلى عمق هذه الإجابة؛ فقد زادت من 12 سفارة عام 2012، إلى 42 عام 2020<sup>55</sup> لتعزيز مهمة النفوذ التركي في القارة، وتعد منطقة القرن الإفريقي هي بؤرة التواجد التركي هناك؛ إذ «تتركز نصف الاستثمارات التركية الموجهة إلى إفريقيا في إثيوبيا، بواقع 5.2 مليار دولار، بحسب بيانات

51. راجع الرابط: <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1202954> ، عن مركز الخليج للدراسات

الاستراتيجية، مارس 2020 (بتصرف)

52. راجع: كاميل لوزنر، مصدر سابق (بتصرف)

53. راجع: عدنان موسى، خريطة التنافس الدولي والتغلغل الإقليمي في منطقة القرن الإفريقي، مركز التقدم العربي للسياسات،

أكتوبر 2018، متاح (بتصرف) على: <https://www.arabprogress.org/3949/> ،

54. راجع الرابط: <https://al-ain.com/article/soft-colonialism-turkey-invades-africa-cover-eco>

55. راجع تقرير مركز القرار للدراسات الإعلامية، تحت عنوان (دوافع وأدوات التغلغل التركي في منطقة القرن الإفريقي)، أكتوبر

2020، متاح على: <https://alqarar.sa/2972>

لجنة الاستثمار الإثيوبية في عام 2020، وفي الصومال والسودان وجيبوتي تنشط المؤسسات المانحة والإغاثية التركية كوكالة التعاون والتنسيق (تيكا)، ومؤسسة (ديانيت) للمنح والمساعدات الطلابية، وكذلك هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات»<sup>56</sup>.

• أسفرت القوة الناعمة للمساعدات التركية في القرن الإفريقي عن استحواذ كبير لأنقرة على مميزات عسكرية واستراتيجية كبيرة؛ فاستردت سيطرتها على جزيرة (سواكن) السودانية، وأنشأت أكبر قاعدة عسكرية في الصومال عام 2017، إلى جانب استثمارات قوية فيها، وحصلت على وعود قوية من جيبوتي بإنشاء قاعدة عسكرية مشاهمة، وأبرمت صفقات ضخمة مع إريتريا وإثيوبيا والسودان، ومن خلال المساعدات دشنت منطقة تجارية حرة في جيبوتي، كما شاركت في بناء سد حنبولي بها<sup>57</sup>، وهذا التمدد التركي المندفع في ظل خصومات أنقرة الإقليمية، يضع منطقة القرن الإفريقي في خضم الاستقطاب والاستقطاب المضاد عبر مساعدات ومبادرات اقتصادية هي في أمس الحاجة إليها، ومن ثم «يتحتم على الأطراف الإقليمية المتنافسة أن تدرك مقتنعة -سواء عبر الدبلوماسية أو من خلال تجارها الذاتية- أنه وفي حين أن التنافس والحصومة قد يخدمان أهدافها السياسية والتجارية المباشرة، فإنهما يمكن وبنفس القدر أن يلحقا الضرر بالاستقرار بعيد المدى لمنطقة هشة على الساحل المقابل للبحر الأحمر، وأن ينقلها في المحصلة لغير مصلحتها»<sup>58</sup>.

### ثالثاً: المنح والمساعدات الإيرانية:

• في ظل العقوبات الدولية الممتدة التي تتعرض لها إيران بسبب برنامجها النووي، لا يمكن الجزم بوجود مساعدات ومنح إيرانية مؤثرة في القارة السمراء ومنطقة القرن الإفريقي حالياً، طبعاً إذا قسناها بحجم المساعدات الخليجية التي يتم ضخها من السعودية على سبيل المثال، لكن هذا لا يمنع من التأكيد على وجود مساعدات لطهران من حين لآخر كتلك التي قدمتها وتقدمها لإريتريا والصومال وباقي دول القرن من خلال هيئة الهلال الأحمر الإيراني ولجنة الإمام الخميني وجمعية المصطفى، وأيضاً من خلال ضخ البترول الإيراني لهذه المنطقة، وفي حقيقة الأمر، فإن

56. المصدر السابق نفس (بتصرف)

57. راجع: عدنان موسى، مصدر سابق (بتصرف)

58. راجع تقرير مجموعة الأزمات الدولية على الرابط: (بتصرف يسير)

مجرد التواجد الإيراني بأي صورة من الصور، يثير حفيظة المخاوف الخليجية على مستوى النواحي الأمنية والاستراتيجية، فضلاً عن المخاوف العقديّة والدينيّة المرتبطة بنشاط إيران لنشر التشييع بين الأفارقة، وهو ما يضيف أعباء جديدة من التوتر الناجم عن الصراع الإقليمي المحموم بين جميع هذه الأطراف<sup>59</sup>.

**وختاماً** معطيات الوضع الإقليمي في القارة والقرن الإفريقي، فيما يتعلق بالمساعدات، أنه على الرغم من ازدياد نسبة الإيجابية التنموية للمساعدات الإقليمية قياساً بنظيرتها الدولية، إلا أن المخاطر المحدقة بدول القرن جراء تلك المساعدات، تظل قريبة الشبه إلى حد كبير بذات المخاطر الناجمة عن المساعدات الدولية، وهو ما يعود لحالة الاستقطاب المحمومة وغير المحسوبة نفسها تجاه القرن ودول القرن من أجل تحقيق مصالح استراتيجية وعسكرية وتجارية وأمنية خاصة بالمناحين، دون الأخذ في الحسبان مصالح الدول المحتاجة لهذه المنح والمساعدات، ذلك أن شدة الخصومة الظاهرة بين الأطراف الإقليمية، مثلها مثل الخصومة الظاهرة بين الأطراف الدولية، تتغلب دائماً في نهاية المطاف، على ما سواها من اعتبارات التنمية والإصلاح الاقتصادي ومراعاة البعد الإنساني والديمقراطي، على أن هناك ما يجب لفت الأنظار إليه هنا، وهو أن حالة الاستقطاب الدولي في القارة والقرن الإفريقي، تلتقي بحالة الاستقطاب الإقليمي للمنطقة نفسها، وهذا الالتقاء يستمد فاعليته من تقارب الأطراف الإقليمية المانحة للمساعدات، مع الصين المتغلغلة بقوة في مناطق الاستقطاب والصراع الدولي والإقليمي داخل القارة والعالم، والتي يؤدي انفتاحها الموضوعي على هذه الأطراف، عبر «مبادرة الحزام والطريق (حزام واحد، طريق واحد) الساعية إلى إنشاء طرق برية وبحرية تربط أقاليم من آسيا والمحيط الهندي»<sup>60</sup>، إلى تفضيل التعاون معها والتعاطي مع نهجها غير الفوقي أو المتسلط.

**وبتأمل** وضع المساعدات الإقليمية السابق، يمكننا ملاحظة الآتي:

- تعاضم النفوذ الخليجي ممثلاً في السعودية والإمارات وقطر على حساب النفوذ الإيراني.
- تعاضم النفوذ التركي على حساب النفوذ الخليجي والإيراني.

59. راجع: محمد العربي، ماذا تريد إيران من التواجد في البحر الأحمر والقرن الإفريقي؟، مركز الإنذا المبكر، سبتمبر 2020، متاح على: <https://ewc-center.com/>، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف).

60. راجع: أميرة عبد الخليم، مصدر سابق (بتصرف يسير).



- تراجع الاعتبارات التنموية والإصلاحية لحساب الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية.
- تضرر وحدة الدول الإفريقية بفعل المنح والمساعدات.

### استنتاجات:

من خلال ما تقدم، أمكن التوصل إلى جملة الاستنتاجات التالية:

- المنح والمساعدات الدولية تقدم في بداياتها وفق أسباب وأهداف إنسانية، لكنها لا تلبث أن تتحول إلى أدوات داعمة للأنظمة المتسلطة والاستبدادية، ووسيلة من وسائل تريح الفاسدين على حساب الفئات الفقيرة.
- الجهات المانحة سواء كانت دولاً أو مؤسسات أو كيانات خاصة دولية، تعاني خلالاً في التوازن بين الدفاع عن حق التنمية المستهدفة للمنح والمساعدات، والدفاع عن المصالح الوطنية؛ بحيث تكون الغلبة دائماً للمصالح الوطنية حتى وإن جاءت على حساب التنمية والديمقراطية ومجمل العوامل الإنسانية الأخرى.
- للمنح والمساعدات الدولية وجه سلبي، يتجسد جلياً في توظيفها كوسيلة للاستحواذ على الثروات النفطية والبحرية وثروات المعادن وغيرها من الثروات الكامنة في القارة الأفريقية؛ مما يعني أن المؤسسات والدول المانحة، تأخذ من الدول النامية والفقيرة أكثر بكثير جداً مما تمنحها أو تعطيها من مساعدات.
- الأغلبية العظمى من المساعدات القادمة من الجهات والدول المانحة إلى دول العالم الثالث الفقيرة، هي مساعدات مشروطة وليست مجانية، أي أنها ترتبط دوماً بتحقيق أهداف المانحين الخاصة على المستوى العسكري والاستراتيجي والأمني، إلى جانب كون هذه المساعدات تتراكم على كاهل الدول الفقيرة في صورة ديون مركبة الخدمة، ما يعني بسط هيمنة المانحين على مكونات وأركان الاقتصادات الخاصة بهذه الدول، وتُستثنى المنح والمساعدات الصينية لأفريقيا من هذا النهج.
- المساعدات الدولية باتت من أبرز الوسائل الحديثة للتغلغل العسكري في القارة السمراء، وليس أدل على ذلك من توظيفها في عسكرية دول ومنطقة القرن الإفريقي والتي تتحول مع مرور

الوقت إلى ثكنة عسكرية كبيرة بقدر مساحتها، بفعل تواجد ما يقرب من 20 قاعدة عسكرية لأكثر من 15 دولة.

- التناقض الحادث بين ازدحام المنح والمساعدات المستقطبة لدول القارة من جهة، وابتعاد هذه المنح عن تحقيق التنمية الحقيقية بين الأفارقة من جهة ثانية، وإلحاح الوضع الاقتصادي المأساوي للقارة على أنظمتها وحكوماتها لقبول المنح والمساعدات من جهة ثالثة، في ظل الصراع المحموم بين القوى الكبرى على ثروات القارة الظاهرة والباطنة من جهة رابعة، كل ذلك من شأنه أن ينذر بحدوث كوارث مفاجئة على المستوى الأمني والعسكري والعربي في عموم المناطق والدول الإفريقية ومنها بالتأكيد منطقة القرن الإفريقية الحبلى بالنزاعات.

### توصيات:

#### وفي ختام عرضها، توصي الدراسة بالآتي:

- ضرورة اتخاذ الضمانات الكافية لتوظيف المساعدات في التنمية والديمقراطية.
- ضرورة مراعاة الخصوصية الوطنية والإنسانية للمجتمعات الفقيرة من قبل المانحين.
- ضرورة تقنين العسكرة الدولية والإقليمية للقرن الأفريقي من خلال المساعدات.
- ضرورة اعتماد النموذج الصيني غير المشروط في مساعدات الدول والشعوب.

### المصادر:

- (1) ابتسام محمد العامري، الدور الصيني في أفريقيا.. دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة، ملف متاح على الرابط:  
<https://platform.almanhal.com/Files/2/111705>
- (2) الحرازي، إيمان غالب، المساعدات الخارجية بين الأغراض الإنسانية والمصالح الوطنية، ورقة تحليلية صادرة عن مركز الحوكمة وبناء السلام، صنعاء، اليمن، ومركز التنمية الدولية، رادبوت، هولندا، أغسطس 2018:  
<https://www.mena-acdp.com/>
- (3) الشافعي أبتدون، فرنسا والقرن الإفريقي.. إعادة التموضع والتحالفات ورهانات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2019:  
<https://studies.aljazeera.net>
- (4) الشافعي أبتدون، كورونا في القرن الإفريقي: ابعادها الاقتصادية وتداعياتها الإنسانية المحتملة، مركز الجزيرة للدراسات، أبريل 2020، متاح على:  
<https://studies.aljazeera.net>
- (5) الشيماء عرفات، كيف تعيد فرنسا احتلال القارة الأفريقية؟، تقرير موقع إضاءات، فبراير 2016:  
<https://www.ida2at.com/how-to-restore-frances-occupation-of-the-african-continent>
- (6) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية(إيفاد):  
<https://www.ifad.org/ar/web/latest/blog/asset/41808748>

(7) إليزابيث كوليت، تعاون الاتحاد الأوروبي مع الدول الثالثة: إعادة النظر في المفاهيم والاستثمارات، نشرة الهجرة القسرية 51، يناير/كانون الثاني 2016:

<https://www.fmreview.org/sites/fmr/files/FMRdownloads/ar/destination-europe/collett.pdf>

(8) أميرة عبد الحليم، القواعد العسكرية في البحر الأحمر.. تغير موازين القوى، مركز بغداد للدراسات والاستشارات والإعلام، أغسطس 2018:

<http://baghdad.center/>

(9) تقرير بوابة إفريقيا الإخبارية تحت عنوان (لماذا يهتم الاتحاد الأوروبي بمنطقة القرن الأفريقي بشكل خاص؟)، أبريل 2019:

<https://www.africatnews.net/a/215485>

(10) تقرير مجموعة الأزمات الدولية على الرابط:

<https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/206-intra-gulf-competition-africas-horn-lesening-impact>، (بتصرف يسير)،

(11) تقرير مركز القرار للدراسات الإعلامية، تحت عنوان (دوافع وأدوات التغلغل التركي في منطقة القرن الأفريقي)، أكتوبر 2020:

<https://alqarar.sa/2972>

(12) تقرير موقع الأمن والدفاع العربي، أكتوبر 2019 على الرابط:

<https://sdarabia.com/2019/10/16->

- (13) خالد بن سلطان بن عبد العزيز، موسوعة مقاتل من الصحراء:  
<http://www.moqatel.com>
- (14) ديشا جيروود، الاستخدام الفعال.. مقارنة جديدة لسياسة المساعدات الخارجية الأمريكية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، عرض باسم راشد، فبراير 2020:  
<https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5242/>
- (15) رشوان، محمد توفيق، التنافس على بناء القواعد العسكرية في القرن الإفريقي .. وتأثيره على الأمن القومي المصري والإثيوبي، مجلة قراءات أفريقية، نوفمبر 2018:  
<https://www.qiraatafrican.com/>
- (16) روبرت سي آلن، التاريخ الاقتصادي العالمي.. مقدمة قصيرة جداً، منشورات مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى 2014م، من ترجمة محمد سعد طنطاوي، ومراجعة هبة نجيب مغربي:  
<https://www.hindawi.org/books/35714749/>
- (17) روضة علي عبد الغفار، القرن الإفريقي في عام 2020م.. صراعات أزلية وتحديات مستقبلية، تحقيقات مجلة المجتمع الكويتية، فبراير 2020:  
<https://mugtama.com/reports/item/98779-2020.html>
- (18) زينة عبلة، التحديات التي تواجه فعالية تمويل التنمية، منشورات شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، لبنان، 2017:  
<https://2030monitor.annd.org/data/report/arabic/52.pdf>

(19) سالي محمد فريد، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في خطة التنمية الأفريقية 2063، منشورات الهيئة المصرية العامة للاستعلامات:

<https://www.sis.gov.eg/UP/8-45.pdf>

(20) سمر أبو السعود، تجارة المساعدات في أفريقيا .. من المستفيد؟، تقرير مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، أبريل 2020:

<https://pharostudies.com/?p=4214>

(21) عاصم فتح الرحمن، تغيير موازين القوى في القرن الأفريقي، دورية آفاق أفريقية الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، المجلد الحادي عشر، العدد 38، 2013

(22) عدنان موسى، خريطة التنافس الدولي والتغلغل الإقليمي في منطقة القرن الأفريقي، مركز التقدم العربي للسياسات، أكتوبر 2018:

<https://www.arabprogress.org/3949/>

(23) فريجة عبد الرحمن، المعضلة الأمنية للدولة في أفريقيا.. دراسة في تأثير المعامل الاستعماري على تنامي الولاءات الفرعية، المركز الديمقراطي العربي، يونيو 2017:

<https://democraticac.de/?p=46890>

(24) قط سمير، الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة - قطاع النفط أنموذجا - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2007/2008

(25) كاميل لوز، النظرة السعودية والإماراتية إلى أفريقيا، منشورات موقع مركز كارنيغي للسلام، أكتوبر 2018:

<https://carnegieendowment.org/sada/77562>

(26) موسى علاية، المساعدات الخارجية بين الأهداف الاستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة، مجلة سياسات عربية ، العدد 14، آيار/مايو 2015:

[https://www.kpsrl.org/sites/default/files/publications/files/1062\\_4.pdf](https://www.kpsrl.org/sites/default/files/publications/files/1062_4.pdf)

(27) نihal أحمد، جيبوتي والتوجه نحو عسكرة التنمية، المركز العربي للبحوث والدراسات، مايو 2018:

<http://www.acrseg.org/40747>

(28) هوارد شاتز، استمرار الهيمنة: المزايا الأمريكية للمنافسة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، سبتمبر 2020:

<https://futureuae.com/ar-us/Mainpage/Item/5792>